الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي لمصر

Tourism Investments and their Contribution to the National Income of Egypt

رانيا محمد عبد الحميد –باحث دكتوراه اقتصاد في كلية السياسة والاقتصاد–جامعة السويس

المستلخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠١٦، من خلال استعراض الوضع الراهن لقطاع السياحة في مصر، وتحديد المعوقات التي تواجه قطاع السياحة في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال تحليل الجزئيات للوصول إلى حكم عام عن أداء قطاع السياحة ككل، واستخدام التحليل الإحصائي والسلاسل الزمنية في تحليل البيانات الخاصة بقطاع السياحة، من خلال نموذج قياسي لقياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية في مصر، وتوصلت الدراسة إلى إن الاستقرار الأمني يعتبر أحد أهم محددات الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة، وأن الاستثمارات السياحية لها تأثير معنوي على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، وأن زيادة الاستثمارات السياحية تؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل المباشر وغير المباشر، وتعمل على زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة حوافز الاستثمار السياحي لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وفتح أسواق سياحية جديدة بالإضافة إلى الأسواق التقليدية للسياحة المصرية، وتبسيط إجراءات وأنظمة التأسيس لمشروعات الاستثمار السياحي للقضاء علي التعقيدات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات السياحية، الإيرادات السياحية، الدخل القومي.

Summary:

The study aims to measure the impact of tourism investments on economic development in Egypt during the period from 1980 to 2016, by reviewing the current situation of the tourism sector in Egypt, and identifying the obstacles facing the tourism sector in Egypt, and the study used the inductive approach

by analyzing the particles to reach a general judgment on the performance of the tourism sector as a whole, and the use of statistical analysis and time series in analyzing the data on the tourism sector, through a standard model to measure the impact of tourism investments on economic development in Egypt, and the study concluded that security stability is one of the most important determinants of investment in general and tourism investment in particular, And that tourism investments have a significant impact on the dependent variable GDP, and that increasing tourism investments lead to the creation of more direct and indirect employment opportunities, and works to increase national income and improve the standard of living, and the study found the need to increase tourism investment incentives to encourage national and foreign capital Opening new tourist markets in addition to the traditional markets for Egyptian tourism, simplifying procedures and regulations of incorporation Tourism investment projects to eliminate administrative complications.

Keywords: Tourism Investments, Economic Development.

مقدمة الدراسة:

تلعب السياحة دوراً بارزاً في اقتصاديات كثير من دول العالم، حيث تعتبر مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي، وهناك دول كثيرة تمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج السياحي بها، مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه الدول، فالسياحة ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً، فهي تمثل أحد مصادر التجارة غير المنظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي في الدول المختلفة، ولذلك اهتمت بها المنظمات العالمية والدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة اليونسكو التي أصبحت تنظر إلى السياحة كعامل هام

من عوامل التقريب بين الثقافات المختلفة لشعوب العالم، كما أن هناك منظمة خاصة بالسياحة وهي منظمة السياحة العالمية.

ويعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في مصر، والتي لعبت دوراً بارزاً في تحسين حصيلة النقد الأجنبي سواء في الصادرات أو في ميزان المدفوعات، حيث تعد القطاعات الأربع الأكثر إدراراً للنقد الأجنبي وهى: السياحة، الدخل من قناة السويس، تحويلات المصريين العاملين بالخارج، الصادرات من البترول والغاز الطبيعي، فقد بلغت الإيرادات السياحية نحو ٩٠١ مليون دولار عام ١٩٨٥، ارتفعت لتصل إلى نحو ٢٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، وواصلت ارتفاعها لتصل إلى نحو ١١٧٥٧ مليون دولار في عام 2010 [١]، ولكن مع قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ونتيجة للأحداث الأمنية التي حدثت بعدها، انخفضت تلك الإيرادات إلى أقل من ٥٣٤٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

مشكلة الدراسة:

تحتاج مصر إلى المزيد من الاستثمارات السياحية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق مزيد من فرص العمل المباشر وغير المباشر في قطاع السياحة، وتقليص مشكلتي الفقر والبطالة، بالإضافة إلى الحاجة الماسة للأساليب الإدارية والتكنولوجية الحديثة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في تذبذب الاستثمارات السياحية من عام إلى آخر وضآلتها، وبالتالي ضرورة البحث عن الآليات والسبل اللازمة لتشجيع وتنشيط الاستثمارات السياحية في مصر، والوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تذبذب هذه الاستثمارات وضآلتها، باعتبار أن الاستثمارات بصفة عامة هي أساس النمو والتنمية الاقتصادية، لما لها من أثار إيجابية على أداء الاقتصاد المصري.

فقد سعت مصر خلال المراحل الاقتصادية المختلفة إلى تنشيط الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسات للإصلاح الاقتصادي، وإصدار العديد من التشريعات والقوانين لتهيئة المناخ الاستثماري، وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإنها لم تنجح في أن تصبح موقع جذب للاستثمارات السياحية، فالبيانات الصادرة عن وزارة التخطيط تؤكد ضآلة الاستثمارات السياحية كنسبة من الاستثمارات الكلية، وأيضا عدم استقرار تلك الاستثمارات، حيث بلغ متوسط الاستثمار في القطاع السياحي إلى إجمالي الاستثمارات عام ١٩٩٨/١٩٩٧ نحو ١.٤ %، أرتفع إلى نحو ٣٪ عام ٢٠١٠، ثم انخفض حجم

الاستثمارات في قطاع السياحة ليصل إلى أدنى معدل له في عام ٢٠١٦، حيث بلغ نحو ٠,٨٪ فقط من إجمالي الاستثمارات(٢).

ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١- ما هو الوضع الراهن لقطاع السياحة والاستثمارات السياحية في مصر؟

٢- ما هي أهم معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر؟

٣- ما هو أثر الاستثمارات في قطاع السياحة على التنمية الاقتصادية في مصر؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية قطاع السياحة في مصر، كما يتضح مما يلى:

- إن السياحة صناعة كثيفة العمالة، وبالتالي حتى مع التقدم التكنولوجي في الكثير من الصناعات تستطيع السياحة أن تمتص العمالة الزائدة ذات المستويات المختلفة من المهارة (العاملين في: مجال الطيران، شركات السياحة، القرى والمنتجعات السياحية، المرشدين السياحيين، محلات بيع الهدايا والتذكارات).
- توفير العملة الصعبة مما يساعد على تحسين وضع ميزان المدفوعات، إذ يمثل قطاع السياحة ٢٠ % من النقد الأجنبي و٤٩.٢ % من صادرات الخدمات.
- تعد السياحة مصدراً للإيرادات الضريبية للدولة، إذ يمثل قطاع السياحة ٢٥٪ من إجمالي حصيلة الضرائب على الخدمات، ونحو ٣.٤٪ من إجمالي حصيلة الضرائب على المبيعات(٣).
- ترتبط السياحة بعلاقات تشابكية مع العديد من الأنشطة الأخرى، حيث يقدر أن السياحة ترتبط بنحو ٧٠ صناعة وخدمات مغذية ومكملة(٤).

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠١٦، بالإضافة إلى بعض الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:-

١- استعراض الوضع الراهن لقطاع السياحة في مصر.

٢- تحديد المعوقات التي تواجه قطاع السياحة في مصر.

فرضية الدراسة:

توجد علاقة طردية بين زيادة معدلات الاستثمار السياحي وبين التنمية الاقتصادية في مصر.

منهجية الدراسة:

يتطلب تحقيق أهداف وفروض هذه الدراسة استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تحليل الجزئيات للوصول إلى حكم عام عن أداء قطاع السياحة ككل، والدراسة النظرية للعديد من الكتب والمراجع والرسائل العلمية والتقارير والمؤتمرات، واستخدام التحليل الإحصائي والسلاسل الزمنية في تحليل البيانات الخاصة بقطاع السياحة، من خلال نموذج قياسي لقياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية في مصر.

حدود الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة في إطار الحدود التالية:

١- **الحدود المكانية**: تم تحديد مجال تطبيق الدراسة في مصر.

٢- **الحدود الزمنية**: اقتصرت عملية جمع البيانات للمدة من ١٩٨٠- ٢٠١٦ .

خطة الدراسة:

أولا: الدراسات السابقة.

ثانيا: تطور الاستثمار في القطاع السياحي المصري.

ثالثا: العوامل التي تؤثر في مناخ الاستثمار السياحي في مصر.

رابعا: دور واضعي السياسات السياحية في مصر لمواجهة معوقات التنمية السياحية.

خامسا: النموذج القياسي.

سادسا: النتائج والتوصيات.

أولا: الدراسات السابقة:

نظرا لما يهدف إليه البحث العلمي من تواصل وتراكم للجهود والخبرات العلمية السابقة فإن هذا الجزء من الدراسة يهتم بالتعرف على نتائج الدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث وأهم ما توصلت إليه في مجال السياحة، وتحديد ما تضيفه الدراسة الحالية للدراسات السابقة، ويتم استعراض أهم هذه الدراسات مرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا كما يلي:-

دراسة (عبد القادر ومحمد، ٢٠١٧)[٥]: هدفت الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يحدثه الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم استخدام المنهج

الوصفي والتحليلي والذي يتناسب مع هذا الموضوع، بالإضافة إلى الاعتماد على برنامج EViews للوصول لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الدارسة إلى وجود علاقة بين قيمة الاستثمار السياحي ونسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن تغير قيمة الاستثمار السياحي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج بأكثر من أربع وحدات في الأجل الطويل.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة المشاريع الاستثمارية السياحية في المناطق التي تتوفر بها مقومات سياحية، كمناطق الجنوب والهضاب وغيرها، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع السياحة بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل السياحي، ومنحها امتيازات مالية للمساهمة في زيادة المؤسسات الخدمية لهذا القطاع والقيام بعملية التسويق للمنتج السياحي عبر وسائل الإعلام المختلفة.

دراسة (زينب، ٢٠١٤)[٦]: هدفت الدراسة إلى تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (١٩٨٣– ٢٠٠٩) وتناولت الدراسة مفهوم الفكر الاقتصادي والنشاط السياحي. وأشارت الدراسة إلى أهمية قطاع السياحة للدول النامية وبصفة خاصة لمصر. وأكدت نتائج الدراسة على أن النشاط السياحي أحد أهم الأنشطة الاقتصادية لما له من أثر إيجابي في حجم العمالة، حيث توجد علاقة طردية بين نمو القطاع السياحي وزيادة فرص العمل المتاحة، فالقطاع السياحي لديه طاقات كامنة وقدرات كبيرة على توفير فرص العمل في النشاط الاقتصادي في مصر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية ذات أثر معنوي بين الإيرادات السياحية والناتج المحلى الإجمالي، في حين ظهر وجود ارتباط عكسي متوسط بين كل من الناتج المحلى الإجمالي ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، وأشارت الدراسة إلى أن تقديرات القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال الخمس سنوات من نهاية فترة الدراسة أدت إلى زيادة متتالية في قيم الإيرادات السياحية، وهو ما يؤدى إلى زيادة في الناتج المحلى الإجمالي في ظل ثبات المتغيرات الصورية المؤثرة في النشاط السياحي. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة درجة الاستقرار السياسي، ووضع استراتيجيات واضحة الأهداف للتنمية السياحية، مع مراعاة البعد البيئي والتنمية المستدامة، وزيادة الاهتمام بالأفكار الإبداعية التي تساهم في زيادة عدد الليالي السياحية وذلك للمجموعات السياحية المختلفة.

دراسة (نهلة، ٢٠١٤)[٧]: هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على صناعة السياحة في مصر، وفحص العلاقة المركبة بين العوامل المستقلة (مثل سعر الصرف، تدفق رأس المال، العمالة،

سعر الفائدة) والعوامل التابعة وهى (أعداد السائحين وأعداد الليالي السياحية والإيرادات السياحية) ومدى تأثير ذلك على السياحة المحلية والوافدة الى مصر، واستخدمت الدراسة الأسلوب الاستقرائي في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الوصفية والكمية، وتم الاعتماد على معامل الارتباط المركب ومعامل التحديد للوقوف على مدى تأثير العوامل المستقلة مجتمعة، والتأثير النسبي لكل منها في الاختلافات الموجودة في العوامل التابعة، وقد تبين أن العمالة وتدفق رأس المال والاستثمارات احتلت دورا هاما في تحديد اعداد السائحين، ثم جاء بعد ذلك سعر الصرف وسعر الفائدة والضرائب، كما احتل رأس المال المركز الأول وتلاه سعر الصرف في المركز الثاني لدى السائحين العرب على العكس لدى السائحين الاوروبيين والامريكيين اللذين احتلت لديهم العمالة المركز الأول، وهذا يدل على أن السياحة من الصناعات كثيفة العمالة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية فهي تحظى بأهمية كبيرة في صناعة السياحة ولا يمكن الاستغناء عنها أو استعاضتها.

دراسة (مريم، ٢٠٠٥)[٨]: هدفت الدراسة إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الدولية وأثارها على أداء القطاع السياحي في مصر وبيان الدور الاقتصادي الهام الذي تقوم به السياحة وأثره على الاقتصاد القومي وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على قطاع السياحة المصري بغرض الوصول إلى السياسة الاقتصادية السليمة لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات بالإضافة للتوصل إلى أسلوب ملائم لزيادة دور الإعلام السياحي والاهتمام بالنواحي البيئية في قطاع السياحة المصري من خلال استعراض أهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وهي منظمة التجارة العالمية والسوق الأوروبية المشتركة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أدخلت اتفاقية الجات خدمات بيع تذاكر السفر وتسويقها وخدمات نظام الحجز الآلي ضمن نظام النقل الجوي على الرغم من كونها نشاط من أنشطة وكلاء السفر والرحلات كما ادخلت خدمات الترفيه والمتاحف ضمن خدمات التسلية والثقافة والرياضة بها بعيدا عن خدمات السياحة رغم ارتباط كل هذه الأنشطة بشكل وثيق بالمنتج السياحي ونتيجة لذلك تشتتت وتوزعت الخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة على عدد كبير من القطاعات ، تركت صياغة الجات قيوداً أساسية على النمو المتوقع على حجم التجارة الدولية في السياحة والسفر على الرغم من استهداف

الجات تحريرها ، أن هناك قيودا على الشركات في مجال السياحة في قدرتها على نقل العمالة للدول الأجنبية الأخرى واستخدام العلامات التجارية وإنشاء وتشغيل فروع المكاتب السياحية في الخارج ، وجود علاقة وتأثير بين الجات والخدمات السياحية ، إمكانية تكيف مصر مع النظام العالمي الجديد، وزيادة كفاءة القطاع السياحي المصري من خلال الدور الإعلامي والتوعية البيئية.

دراسة (أميرة، ٢٠٠٢)[٩]: هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الآتي : ما هي أسباب وجود فجوة ضخمة بين إمكانيات مصر السياحية وبين الوضع التنافسي للسياحة المصرية وكيف يمكن زيادة القدرة التنافسية للسياحة المصرية ؟ واشتملت الدراسة على عرض نظري لمفهوم الميزة التنافسية كما اتبعت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بالاعتماد على منهج Porter وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: الوضع التنافسي للسياحة المصرية، حيث أوضحت الدراسة تزايد مساهمة السياحة في الاقتصاد القومي خلال فترة الدراسة من (١٩٨٦ : ٢٠٠٠)، إلا أن المساهمة ما زالت منخفضة نسبيا بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وخصائص الطلب والعرض السياحي في مصر، حيث أوضحت الدراسة أن الطلب سواء في أعداد السائحين والليالي السياحية والإيرادات السياحية يأخذ اتجاهاً متزايداً في الفترة محل الدراسة لكنه يتسم بالتقلب أو التذبذب، أما فيما يختص بمكونات العرض السياحي فعلى الرغم من اتجاهها للنمو، إلا أنها مازالت غير متوافرة بالشكل والمستوى الكافيين لدعم القدرة التنافسية للقطاع السياحي، ومواطن الضعف والقوة في قطاع السياحة المصري، أوضح تحليل الدراسة أن مصر تمتلك عناصر الإنتاج الأساسية والمتمثلة في الموارد الطبيعية والمادية والموارد البشرية اللازمة لتحقيق ميزة نسبية في السياحة، إلا أنها مازالت تفتقر للعوامل البشرية المتقدمة والمتخصصة.

دراسة (محمد، ١٩٩٩)[١٠]: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية النسبية لقطاع السياحة والارتباط الوثيق بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإلقاء الضوء على أهم المشاكل والمعوقات التي تؤثر بشكل مباشر على قطاع السياحة في مصر، وبيان الدور الذي تقوم به البنوك في دعم وتنشيط قطاع

السياحة في مصر، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : تعتبر السياحة عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية الهامة نتيجة ضخامة عائدها ومرونته وتغلغل العائد في قطاعات عديدة في الاقتصاد المصري، واجه قطاع السياحة العديد من التحديات بداية من حرب الخليج إلى حوادث الإرهاب، وإن تحرير سعر الصرف قد لعب دوراً بالغاً في تطور حركة السياحة، حيث اتضح وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وإيرادات السياحة، على الرغم من تمتع مصر بكل عناصر الجذب السياحي، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية ضئيل جدا بالمقارنة بدول أخرى ليس لديها هذه المقومات.

دراسة (معهد التخطيط القومي، ١٩٩٨)[١١]: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي، من خلال دراسة قطاع السياحة وعلاقة التشابك القطاعي، وأثر قطاع السياحة على ميزان المدفوعات والعمالة والدخل القومي وتنافسية القطاع السياحي في مصر، ومعوقات التنمية السياحية، وقد توصلت هذه الدراسة للعديد من التوصيات من أهمها: أهمية استمرار دعم الدولة للقطاع السياحي دعماً غير مباشراً، من خلال البنية الأساسية والمناخ الاستثماري الجيد والأمن والأمان اللازمين لجذب السائحين، وتحقيق الأهداف المرجوة، وأهمية تشجيع الدولة للاستثمارات في القطاع السياحي، والاتجاه نحو خصخصة المنشآت السياحية، مما يقلل من العبء الملقى على عاتق القطاع العام، ويزيد من الاستثمارات الخاصة، أهمية اعتماد قطاع السياحة على مدخلات محلية، أهمية عدم ارتفاع أسعار المدخلات المحلية التي يستخدمها قطاع السياحة بشكل يؤثر على قطاعات اقتصادية أخرى.

ثانياً: تطور الاستثمار في القطاع السياحي المصري:

إن تزايد الدور الملحوظ الذى تلعبه السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية بالدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وقد انعكس ذلك في الاهتمام الشديد من جانب حكومات كثير من الدول بقطاع السياحة، وتمثل ذلك الاهتمام في تشجيع الاستثمارات الأجنبية[١٢]، وذلك إيماناً من الدولة بأهمية دور قطاع السياحة باعتبار المشروعات السياحية من أكثر المشروعات الخدمية جذباً لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، فقد أولت المزيد من الاهتمام للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في النشاط السياحي من خلال تسهيل العديد من الإجراءات أمام المستثمرين المصريين والأجانب لزيادة استثماراتهم في النشاط السياحي[١٣].

كما أن هناك علاقة طردية تربط بين السياحة والاستثمار، فكلما زاد النشاط السياحي زاد حجم الاستثمارات في المشروعات سواء السياحية أو غير السياحية، ويرجع ذلك إلى أن السياحة تلعب دوراً مباشراً في زيادة المشروعات الاستثمارية الصغيرة التي تنتج المشغولات والحلي والملابس والهدايا التذكارية، وترتبط السياحة ارتباطاً ملحوظاً بالمشروعات الاستثمارية الكبيرة المتمثلة في الصناعات المرتبطة بالسياحة مثل الصناعات الغذائية والمشروعات المنتجة للسلع والتجهيزات السياحية(١٤).

بالإضافة إلى ذلك فإن النشاط السياحي يقوم بدور هام يتمثل فى جذب السكان والعمالة إلى المناطق غير المأهولة بالسكان من قبل، حيث يعنى ذلك زيادة الانفاق الاستثماري في تلك المناطق متمثلة في البنية الأساسية من مرافق وخدمات، وهو ما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين المناطق المختلفة للدولة، وهو ما يطلق عليه الآثار التوزيعية للنشاط السياحي، فضلاً عن ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تؤدى إلى خلق العديد من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة للدولة المضيفة تتمثل فيما يلي:

- زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر من رصف طرق لمشروعه وتوصيل مرافق (كهرباء – مياه – صرف صحي).
- يؤدى المستثمر الأجنبي خاصة Tour Operator بما لديه من خبرات إعلامية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق السياحية العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام السياحة المصرية في الأسواق السياحية العالمية المصدرة(١٥).
- يؤدى دخول الاستثمار السياحي إلى زيادة الأنفاق المحلى على البحوث والتطوير Research and Development، وذلك لإحداث الموائمة بين الاحتياجات المحلية التكنولوجية العالمية المصحوبة بالعنصر التدريب الكفء، كل ذلك يمكن ان يؤدى إلى تطوير وتحسين شامل في الخدمة السياحية والقدرة التنافسية(١٦).

وقد أتخذ صانعي السياسات الاقتصادية في مصر مجموعة من الاجراءات من اجل النهوض بقطاع السياحة تمثلت في إصدار العديد من القوانين والقرارات التي تمنح قطاع السياحة المزيد من الحوافز والاعفاءات منها قانون المنشآت الفندقية وقرارات خاصة بالتعريفة الجمركية وقرار انشاء هيئة تنشيط السياحة(١٧).

من الجدير بالذكر، ان مصـــر قد بدأت في تنفيذ برنامجا للنهوض بالســياحة المصـــرية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، يهدف إلى جذب استثمارات تقدر بنحو ٨ مليار جنيه من القطاع الخاص[١٨].

جدول رقم (١)

بيان بتطور الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع السياحي

ونسبة إجمالي الاستثمارات السياحية إلى الاستثمارات الكلية في مصر

خلال الفترة ٨٢/١٩٨٣: ٢٠١٥/٢٠١٦ (القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الاستثمارات السياحية		إجمالي الاستثمارات السياحية	الاستثمارات الكلية	نسبة الاستثمارات السياحية لإجمالي الاستثمارات %
	عامة	خاصة			
١٩٨٣/٨٢	٥٦	٢٢٧	٨٣٧٥,٩	٨٣٧٥,٩	٢,٧
١٩٨٤/٨٣	٦٠.٢	٣٧٤,٢	٩٢٥٥,٢	٩٢٥٥,٢	٤
١٩٨٥/٨٤	٢٨.٨	٣٠٨,٨	١٠٧٣٨,١	١٠٧٣٨,١	٢,٩
١٩٨٦/٨٥	٤٣.٨	٣٧٣,٨	١٣١٢١	١٣١٢١	٢,٨
١٩٨٧/٨٦	٦٦.٣	٥٩٠,٣	١٤٧٢٣,٢	١٤٧٢٣,٢	٤
١٩٨٨/٨٧	٦٢.٢	٦٢٥,٢	٢١٠٢٢,٣	٢١٠٢٢,٣	٣
١٩٨٩/٨٨	٨٩.٧	٨٧٥,٧	٢٣٩٩٧,٨	٢٣٩٩٧,٨	٣,٦
١٩٩٠/٨٩	١١٤.٣	٩٦١,٣	٢٦١٥٢,٢	٢٦١٥٢,٢	٣,٧
١٩٩١/٩٠	٦٤.٥	٧٩٣,٥	٣٠٤٤٩,٣	٣٠٤٤٩,٣	٢,٦
١٩٩٢/٩١	١١٤.٣	٧٩٤,٣	٣٢٤٠٣,٢	٣٢٤٠٣,٢	٢,٥
١٩٩٣/٩٢	١٥٢.٤	١٠١٧,٤	٣٢٧٣٢,٢	٣٢٧٣٢,٢	٣,١
١٩٩٤/٩٣	٣٣١	١٢٣٦	٤٠٠١٤,٨	٤٠٠١٤,٨	٣,١
١٩٩٥/٩٤	١٨٨	١٣٤٢	٤٦٠٢١,٢	٤٦٠٢١,٢	٣
١٩٩٦/٩٥	٢١٧.١	١٤٨٦,١	٥٤٨٨٨,٣	٥٤٨٨٨,٣	٢,٧
١٩٩٧/٩٦	١٠٦.٣	٣٣٠٦,٣	٦٨٤٨٠,٨	٦٨٤٨٠,٨	٤,٨

١٩٩٨/٩٧	٣٨٠.٦	٨٨٠,٦	٦١٣٤٨,٦	٦١٣٤٨,٦	١,٤
١٩٩٩/٩٨	١١٥٣.١	٢٤٠٣,١	٦٤٠٢٣,٩	٦٤٠٢٣,٩	٣,٨
٢٠٠٠/٩٩	٢٠٤.٨	١٨٠٢,٨	٦٤٤٤٨,٨	٦٤٤٤٨,٨	٢,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٨٢.٢	٢٣٧٥,٢	٦٣٥٨١,٨	٦٣٥٨١,٨	٣,٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٢٦.١	٢٧٢٦,١	٦٧٥١١,٥	٦٧٥١١,٥	٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٥٩.٢	٢١٥٣,٢	٦٨١٠٣,١	٦٨١٠٣,١	٣,٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٠١.٩	٢٥٠١,٩	٧٩٥٥٦	٧٩٥٥٦	٣,١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٤٠.٢	٢٧٤٠,٢	٩٦٤٥٦,٤	٩٦٤٥٦,٤	٢,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٥٤.٤	٣٢٤٥,٤	١١٥٧٤٠,٩	١١٥٧٤٠,٩	٢,٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٧٤.٢	٣٨٢٤,٢	١٥٥٣٤١,٩	١٥٥٣٤١,٩	٢,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٦٣.٩	٥٣٠١,٩	١٩٩٥٣٤,٩	١٩٩٥٣٤,٩	٢,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٣٤.٣	٥٢٢٩,٣	١٩٧١٣٧,٢	١٩٧١٣٧,٢	٢,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٤٥.٥	٤٣٨٣,٥	٢٣١٨٢٧,٢	٢٣١٨٢٧,٢	١,٩
٢٠١١/٢٠١٠	٣٧٣.٣	٥٧٤٤,٨	٢٢٩٠٦٦	٢٢٩٠٦٦	٢,٥
٢٠١٢/٢٠١١	٥٧١	٥٥٧١	٢٤٦٠٦٨	٢٤٦٠٦٨	٢,٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٣١.٤	٦٦٣١,٤	٢٤١٦١٢	٢٤١٦١٢	٢,٧
٢٠١٤/٢٠١٣	١٣٣٨.١	٢٨٦٨,١	٢٦٥٠٩١	٢٦٥٠٩١	١,٠٨
٢٠١٥/٢٠١٤	٣١٧.٣	٢٠٧٧,٣	٣٣٣٧٠٩	٣٣٣٧٠٩	٠,٦٢
٢٠١٦/٢٠١٥	١٨٦.٣	٣١٠٨,٨	٣٩٢٠٣٩	٣٩٢٠٣٩	٠,٨

المصدر : وزارة التخطيط ، الكتاب الاحصائي ، المؤشرات الاقتصادية.

يتضح من الجدول رقم (١) والذي يوضح تطور الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع السياحي، وكذلك نسبة الاستثمارات السياحية إلى إجمالي الاستثمارات خلال الفترة من (١٩٨٢ وحتى ٢٠١٦)، أن الاستثمار في قطاع السياحة المصري قد ارتفع في عام ١٩٨٢– ١٩٨٣ (وهو العام الأول للخطة القومية الأولى في مصـــر بعد عودة عملية التخطيط المنتظمة) من ٢٢٧ مليون جنيه والتي تعادل ٢.٧٪ من

إجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية في مصر ليصل إلي ٥٩٠.٣ مليون جنيه والتي تعادل ٤٪ من إجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية في مصر في عام ١٩٨٦ – ١٩٨٧ وهو العام الخامس والاخير من الخطة الخمسية الأولي ثم توالى صعوده إلى ٧٩٤.٣ مليون جنيه في عام ١٩٩١– ١٩٩٢ والتي تعادل ٢.٥٪ من إجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية في مصر.

وتواصل حجم الارتفاع في الاستثمارات السياحية ليصل عام ١٩٩٦ – ١٩٩٧ إلي ٣٣٠٦.٣ مليون جنيه والتي تعادل ٤.٨٪ من إجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية في مصر لينخفض حجم الاستثمارات انخفاضاً كبيرا في العام التالي مباشرة (١٩٩٧ – ١٩٩٨) ليصل إلى ٨٨٠.٦ مليون جنيه والتي تعادل ١.٤٪ من اجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية في مصر (ويرجع هذا التدهور الملحوظ الي حادث الأقصر الإرهابي عام ١٩٩٧) ثم عاود الارتفاع مرة اخرى ولكن لم يصل حجم الاستثمار لما كان عليه قبل الحادث الا عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ حيث بلغ حجم الاستثمار السياحي ٣٨٢٤.٢ مليون جنيه والتي تعادل ٢.٥٪ من إجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية في مصر، ثم تواصل الارتفاع في الأعوام التالية حيث أرتفع حجم الاستثمار السياحي الي ٥٧٤٤.٨ مليون جنيه عام ٢٠١٠ – ٢٠١١ والتي تعادل ٢.٣٪ من إجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية في مصر ليسجل بعد ذلك حجم الاستثمار السياحي انخفاض ملحوظ في الأعوام التالية ابتداء من ٢٠١١ – ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦، حيث تدهور حجم الاستثمار السياحي إلي ٠.٨٪ من إجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية في مصر، ويرجع ذلك إلي تأثر قطاع السياحة المصري بالأحداث السياسية والأمنية المصرية التي أعقبت ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وتري الباحثة أنه علي الرغم من زيادة الاستثمار في القطاع السياحي علي مدار فترة الدراسة ابتداء من (١٩٨٢ – ١٩٨٣ وحتى ٢٠١٥ – ٢٠١٦)، إلا أن هناك عدد من السنوات قد شهدت انخفاضا في حجم الاستثمارات، ويرجع ذلك إلي بعض العوامل مثل الجوانب الأمنية والعمليات الارهابية أو عمليات إقليمية مثل حرب الخليج وحرب العراق والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما أعقبها من أحداث وتدهور أمني.

يوضح الجدول رقم (٢)، نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ – ٢٠١٦/٢٠١٥، فمن المعروف أن الإنفاق السياحي يؤثر على الدخل القومي من عدة جوانب، فعندما

يقوم السـائح بدفع مبلغا من المال مقابل الخدمات التي يحصـل عليها (مثل النقل والانتقالات والإقامة وشراء السلع المختلفة)، فأن هذا المبلغ يعتبر دخلا لمن يحصل عليه، وبالرغم من تذبذب نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة ١٩٨٣/٨٢ – ٢٠١٦/٢٠١٥ وذلك للأسباب السابق ذكرها، إلا أنها مثلت نسبة هامة في الدخل القومي في بعض سنوات الدراسة، حيث بلغت حوالى ٧.٢٪ و٨.١٠٪ في عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و٢٠٠٦/٢٠٠٥ على التوالي.

جدول رقم (٢)

تطور الدخل السياحي وحجم مساهمتها قبى الدخل القومي في مصر

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ – ٢٠١٦/٢٠١٥ (القيمة بالمليون دولار)

السنة	الدخل السياحي	الدخل القومي	نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي %
١٩٨٣/٨٢	٨٨٦	29088.009	٣.٠٥
١٩٨٤/٨٣	٨٨٠	31908.191	٢.٧٦
١٩٨٥/٨٤	٨٦٠	35769.552	٢.٤٠
١٩٨٦/٨٥	٩٠١	37440.785	٢.٤١
١٩٨٧/٨٦	٧٨٥	39933.762	١.٩٧
١٩٨٨/٨٧	١٥٨٦	34771.711	٤.٥٦
١٩٨٩/٨٨	١٧٨٤	39246.669	٤.٥٥
١٩٩٠/٨٩	٢٠٥٨	41873.798	٤.٩١
١٩٩١/٩٠	١٩٩٤	37631.036	٥.٣٠
١٩٩٢/٩١	١٧٢٧.٢	42069.286	٤.١١
١٩٩٣/٩٢	٢٣٧٥.٠	46801.231	٥.٠٧
١٩٩٤/٩٣	١٧٧٩.٣	52113.583	٣.٤١
١٩٩٥/٩٤	٢٢٩٨.٩	60485.845	٣.٨٠
١٩٩٦/٩٥	٣٠٠٩.١	68066.516	٤.٤٢

١٩٩٧/٩٦	٣٦٤٦.٣	**78947.678**	٤.٦٢
١٩٩٨/٩٧	٢٩٤٠.٥	**85684.807**	٣.٤٣
١٩٩٩/٩٨	٣٢٣٥	**91221.904**	٣.٥٥
٢٠٠٠/٩٩	٤٣١٤	٥٤٣.١٠٠٣٠٥	٤.٣٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٣١٧	97756.136	٤.٤٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٤٢٣	85241.867	٤.٠٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٧٩٦	80181.261	٤.٧٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٤٧٥	78575.767	٦.٩٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٤٣٠	89346.865	٧.٢٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٢٣٥	89346.865	٨.١٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨١٨٣	٨٢٨.١٣١٦١٤	٦.٢٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٨٢٧	١٦٤١٧٧.٨٨١	٦.٥٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٤٨٨	١٨٩٣٠٠.٦٠٥	٥.٥٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٥٩١	٢١٤٦١٨.٩٦٦	٥.٤٠
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٥٨٩	٢٢٩٩٤٠.١٧٢	٤.٦١
٢٠١٢/٢٠١١	٩٤١٩	٢٧٢٦٣٧.٢٦٦	٣.٤٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٧٥٢	٢٨١٠٢٧.٧٠٨	٣.٤٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٠٧٣	٢٩٨٣٣٢.٧٠٨	١.٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٣٧٠	٣٢٣٦٦٥.٦٧٦	٢.٢٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٨٧٨	٣٢٧٩٧٠.٠١٧	١.١٨

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

ثالثا: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار السياحي في مصر:

١ – **التشريعات السياحية:** تتضمن التشريعات السياحية في مصر مجموعة من القرارات الجمهورية، الرئاسية، الوزارية، المنشـــورات، القوانين، وأهم هذه القرارات هو القرار الرئاســـي رقم ١٤٤١ لســـنة ١٩٦٦ والذي

بمقتضاه أصبح للنشاط السياحي في مصر وزارة مستقلة لأول مرة ثم القرار الرئاسي رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ الخاص بإنشاء الغرف السياحية وتنظيم الاتحاد المصري للغرف السياحية.

أما القوانين فيأتي في مقدمتها القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية السياحية ثم صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ والذي تم تعديله بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم السياحة، ثم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الاحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة والذى بموجبه انشات الهيئة العامة للتنمية السياحية ، وصدر في اعقابه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تولي الهيئة العامة للتنمية السياحية ادارة واستغلال الاراضي المخصصة من الدولة للأغراض السياحية، والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ الخاص بامتلاك الأجانب للأراضي والمنشآت، الذى تم تعديله بالقرار الوزاري رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠٠٥ بغرض تسهيل امتلاك الأجانب للوحدات السكنية السياحية في مناطق محددة(١٩).

٢- **التشريعات الجمركية:** لم تتغير التعريفة الجمركية على ما تستورده الشركات والمنشآت السياحية والفندقية منذ صدور القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، وانتهاء بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والذى اقر بتمتع الآلات والاجهزة الواردة للمشروعات الفندقية تحت الانشاء ووسائل النقل الواردة لشركات السياحة بالإعفاء الجمركي إلى ما بعد الترخيص بالتشغيل لمدة عام كامل وبعد ذلك تطبق ضريبة جمركية موحدة بنسبة ٥٪، أما في حالة الإحلال والتجديد للمعدات المستهلكة او إضافة خدمات جديدة للمنشآت القائمة فأن التخفيض يصل الي ٥٠٪ من الضريبة الجمركية الأصلية لها وبشرط ألا تقل الضريبة المحصلة في النهاية عن ٢٠٪ من قيمة المعدة(٢٠).

٣- **التمويل:** هو العنصر الرئيسي في عملية الاستثمار السياحي وأن سهولة وصعوبة التمويل من حيث الاجراءات للحصول عليه وتكاليفه يساعد على خلق فرص ناجحة للاستثمار، وهناك صعوبات في تمويل الأنشطة السياحية في مصر حيث لا ترغب البنوك تمويل المشروعات السياحية حتى لو كان معدل التمويل الذاتي الي القروض مقبول بالمعايير العامة ، ويرجع ذلك إلى خشية البنوك من ارتفاع درجة المخاطرة في المشروعات السياحية وأنها تفضل إقراض أصحاب النشاط التجاري (خاصة عمليات الاستيراد والتصدير).

تتمثل أهم مشاكل الاستثمار السياحي في عدم وجود فرص حقيقية في مصر لمساعدة المستثمرين بقروض ميسرة لإنجاز مشروعات التنمية السياحية بفائدة معقولة نسبياً وتقل عن نسب الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية وبنوك التنمية(٢١)، ولذلك من المفيد إنشاء صندوق لتنمية السياحة مثل ما هو متبع في معظم الدول التي بها قطاع سياحي متطور والذى من خلاله يمكن تقديم قروض بفوائد ميسرة وتقديم الدراسات المالية والفنية.

٤- **السياسة البيئية:** صدرت في مصر عدة تشريعات لحماية البيئة، منها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل من التلوث، والشروط الواجبة لترخيص إقامة منشآت فندقية وسياحية على نهر النيل، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار وشروط ترخيص البناء في الأماكن التي بها مواقع أثرية داخل المناطق المأهولة والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن الحدائق العامة، لكن هذه التشريعات لم تكن كافية أو حاسمة على المستوى العلمي في حماية البيئة كقضية أساسية وعامة في كل ما يخص النشاط السياحي في مصر بالإضافة الي عدم وجود معايير عامة تلتزم بها المنشآت الفندقية والسياحية فيما يتعلق بالشروط البيئية التي اتخذت طابعاً عالمياً منذ عام ١٩٢٢(٢٢).

واقع الآمر، أنه لم يبدأ الاهتمام بشكل فعلي بالسياسات البيئية في مصر إلا عندما صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والذى بموجبه أصبح من أحد مستلزمات الموافقة على المشروع الاستثماري أن يتقدم أصحابه بتقرير إلى الهيئة العامة للتنمية السياحية يشمل أثره المحتمل على بيئة الموقع السياحي، وما يمكن عمله لتخفيف أو إزالة أي آثار بيئية غير مرغوبة وذلك من خلال التعديلات بالمواصفات المقترحة للمشروع أو إعادة تصميمه لتلاقي المشاكل والسلبيات الضارة على البيئة لأننا قد نجد مشروعا ما سيجلب مكاسب اقتصادية هامة غير أنه قد يسبب مشاكل بيئية لا يمكن القبول بها ففي مثل هذه الحالة لا يجوز الموافقة عليه بدون تعديل(٢٣).

ولتفعيل إلزام المنشآت بالقوانين البيئية تم إنشاء الإدارة والاقتصادية العامة للتفتيش البيئي وهي إحدى الإدارات التابعة لجهاز شئون البيئة والتي أنشأت بموجب قرار وزاري رقم ١٣٢ لسنة ٢٠٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ والتي بدورها تقوم بتخطيط وتوجيه اعمال التفتيش البيئي على المنشآت المختلفة ومنها المنشآت السياحية للتحقق بمدى التزامها بتشريعات حماية البيئة بما يؤدى الي الحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية، ويتم تحرير محضر قانوني لكل منشأه يتضمن كافة المشاهدات والملاحظات والمعلومات التي تسهم في رصد وقياس مؤشرات الحالة البيئية.

رابعا: دور واضعي السياسات السياحية في مصر لمواجهة معوقات التنمية السياحية:

يجب على مسئولي القطاع السياحي المصري أن يقوموا بتطوير استراتيجيات السياسة السياحية المصرية لتدعيم وضعها التنافسي وزيادة العوائد المرجوة منها وأن تسعي جاهدة لمواجهة الصعوبات والمعوقات التي تعوق التنمية السياحية في مصر ولعل أهم هذه النقاط ما يلي:-

١- الاستعداد جيدا لتأهيل وإعداد كوادر بشرية قادرة علي إدارة آليات صناعة السياحة بمفهوم جديد من الأداء يستوعب تلك المتغيرات الدولية.

٢- ضرورة إعطاء الإدارة المصرية في مختلف مجالات العمل السياحي مزيدا من الحرية في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة لمواجهة المواقف المختلفة وتطوير هذا النشاط وإيجاد المناخ المناسب للإبداع والتطوير.

٣- زيادة حوافز الاستثمار السياحي لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول بجدية وبدون خوف أو تردد في مجالاته المختلفة بشكل يخدم احتياجات واتجاهات الطلب السياحي العالمي.

٤ – دراسة الأهداف والإعداد لمتطلبات السوق المفتوح الذي قد يأتي من الدول الأخرى.

٥- إعداد وصياغة خطط رئيسية Master plan تقوم بتنسيق الأنشطة مع القطاع الخاص.

٦- الاعتماد بشكل رئيسي علي القطاع السياحي الخاص في مجال الاستثمارات السياحية المختلفة.

٧- التنسيق التام بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة.

٨- التركيز علي التنشيط السياحي الخارجي لجذب الحركة السياحية من الأسواق الخارجية.

٩- طرح منتجات سياحية جديدة بخلاف (الثقافية والترفيهية).

١٠- زيادة التوعية السياحية للمواطنين المصريين سواء من حيث الترحيب بالسائح ومعاملته معاملة طيبة أو من حيث توجيه أنظار المصريين إلى إمكانيات بلدهم السياحية والترفيهية لاجتذابهم بدلا من قضاء أجازاتهم في الخارج.

١١- الاهتمام بالمعلومات المرتدة التي توضح انطباع السائحين أثناء مغادرتهم البلاد والمشاكل التي واجهتهم واقتراحاتهم وذلك عن طريق استمارات استقصاء توزع عليهم في الموانئ والمطارات.

خامسا: النموذج القياسي:

١- متغيرات النموذج:

المتغير التابع:

- الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة.

المتغيرات المفسرة (المستقلة):

- عدد السائحين.
- عدد الليالي السياحية.
- الاستثمارات السياحية.
- الإيرادات السياحية.
- حجم العمالة في قطاع السياحة.

٢- نموذج الانحدار الخطى المتعدد Multiple Regression:

جدول رقم (2)

تحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β	قيمة ت	مستوي المعنوية	قيمة ف	مستوي المعنوية	r	r2
الجزء الثابت	٤٨٩,٣٨-	٥,٧٢٨-	٠,٠٠١**	٩٠,٤٩	*٠,٠٠١	٠,٩٧٨	٠,٩٥٦
الاستثمارات السياحية	٠,١١٢	٢,٥٩٣	٠,٠١٧*				
الإيرادات السياحية	٠,٠٠١	٠,٣٠٧	٠,٧٦٢				
العمالة في القطاع السياحي	٥,٢٤٤	١٠,٩٣٧	٠,٠٠١**				
عدد السائحين	٠,٠٣٥-	٠,٨٢٤-	٠,٤١٩				
عدد الليالي السياحية	٠,٠٠٥-	١,٣٤٢-	٠,١٩٤				

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول السابق يتضح ما يلى:

– معامل التحديد (r2): نجد أن المتغيرات المستقلة، تفسر (٩٥.٦٪) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

– اختبار معنوية المتغير المستقل: باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل، (العمالة في القطاع السياحي)، (الاستثمارات السياحية)، لهم تأثير على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة "ت" (١٠.٩٣٧)، (٢.٥٩٣)، على التوالي، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، كما أن المتغيرات المستقلة، (الإيرادات السياحية– عدد السائحين– عدد الليالي السياحية)، لها تأثير على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيم "ت" (٠.٧٦٢)، (٠.٤١٩)، (٠.١٩٤) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥).

– اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار: لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F–test)، وحيث أن قيمة اختبار (F–test) هي (٩٠.٤٩٠) وهي معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١).

– **اختبار اعتدالية المتغير التابع:** من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠.٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى. كما يلي في المدرج التكراري:

شكل رقم (١)

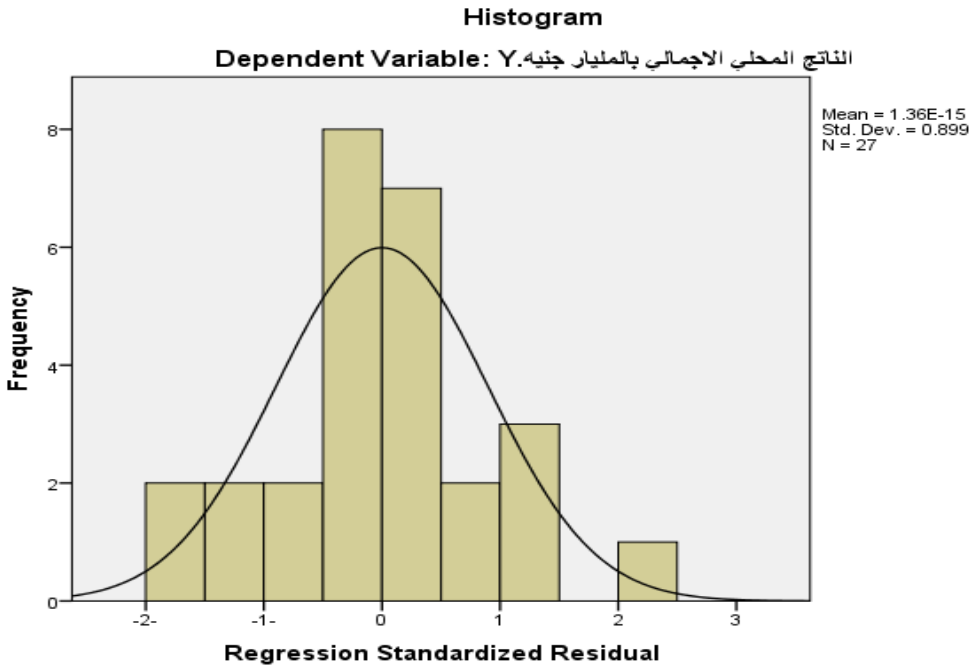

شكل رقم (٢)

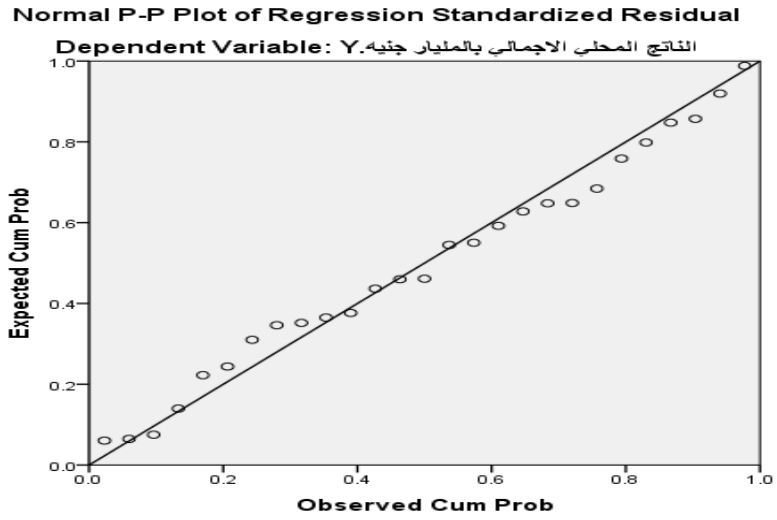

شكل رقم (٣)

الاتجاه العام للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠١٦

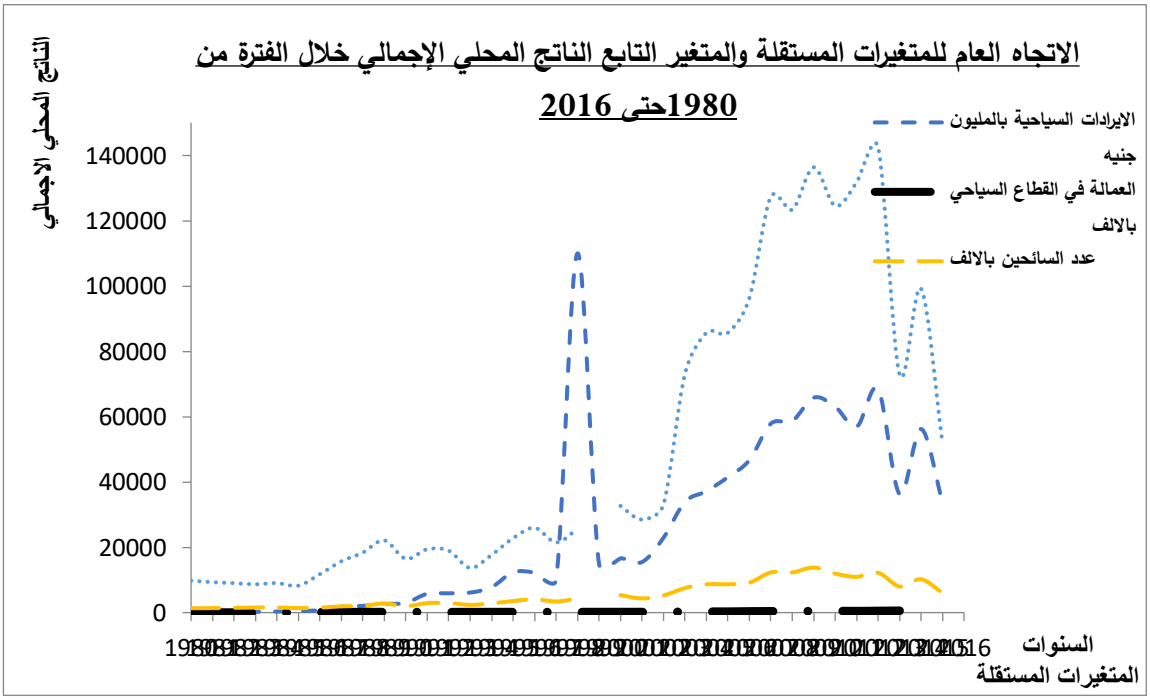

– نتائج النموذج:

١– بلغ معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه) والاستثمارات السياحية (r) (٠.٦٤٨)، ومعامل (r^2)، (٤٢٪)، أي أن ٤٢٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى تأثير الاستثمارات السياحية، والباقي يعود لمتغيرات أخرى.

وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٢٣.١٦) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥)، ومعادلة تقدير النموذج: الناتج المحلي الإجمالي= –٠.١٠٥+ ٠.٢٧ الاستثمارات السياحية.

٢– وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها.

٣– بلغ معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه) والإيرادات السياحية (r) (٠.٦١٩)، ومعامل (r^2)، (٣٨.٤٪)، أي أن ٣٨٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى تأثير الإيرادات السياحية، والباقي يعود لمتغيرات أخري.

وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٢١.١٦) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥)، ومعادلة تقدير النموذج: الناتج المحلي الإجمالي= ١٧٨.١٣٤+ ٠.٠١٧ الإيرادات السياحية.

٤– بلغ معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه) والعمالة في القطاع السياحي (r) (٠.٩٦١)، ومعامل (r^2)، (٩٢.٣٪)، أي أن ٩٢٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى تأثير العمالة في القطاع السياحي، والباقي يعود لمتغيرات أخري.

وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٣١٠.٧٩٨) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥)، ومعادلة تقدير النموذج:

الناتج المحلي الإجمالي= –٣٩٠.٧٩٧+ ٤.٠٤٧ العمالة في القطاع السياحي

٥– بلغ معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه) وعدد السائحين (r) (٠.٧٢١)، ومعامل (r^2)، (٥٢٪)، أي أن ٥٢٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى عدد السائحين، والباقي يعود لمتغيرات أخري.

وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٣٥.٧٦٧) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥)، ومعادلة تقدير النموذج:

الناتج المحلي الإجمالي= –١٢٨.٢٣٤+ ٠.١٣٤ عدد السائحين

٦– بلغ معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه) وعدد السائحين (r) (٠.٧١٦)، ومعامل (r^2)، (٥١.٢٪)، أي أن ٥١٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى عدد الليالي السياحية، والباقي يعود لمتغيرات أخري.

وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٣٤.٦٨٠) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥)، ومعادلة تقدير النموذج:

الناتج المحلي الإجمالي= ٢٥.٣٨٤+ ٠.٠١٢ عدد الليالي السياحية

٧- **معامل التحديد (r2):** نجد أن المتغيرات المستقلة، تفسر (٩٥.٦٪) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

٨- **اختبار معنوية المتغير المستقل:** باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل، (العمالة في القطاع السياحي)، (الاستثمارات السياحية)، لهم تأثير على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة "ت" (١٠.٩٣٧)، (٢.٥٩٣)، علي التوالي، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

أما المتغيرات المستقلة، (الإيرادات السياحية– عدد السائحين– عدد الليالي السياحية)، ليس لها تأثير على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيم "ت" (٠.٧٦٢)، (٠.٤١٩)، (٠.١٩٤) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥).

٩- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:** لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار(F–test)، وحيث أن قيمة اختبار(F–test) هي (٩٠.٤٩٠) وهي معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١).

١٠- **اختبار اعتدالية المتغير التابع:** من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠.٩٩ .

١١- **معادلة النموذج:**

GDP=
- 489.386+0.112 Itou + 0.001 Rtou + 5.244 Ltou – 0.035 Ntou – 0.005 Stou

سادسا: النتائج والتوصيات:

١-النتائج:

- أن قطاع السياحة قطاع شديد الحساسية للأحداث العالمية سواء السياسية أو الأمنية أو الإرهابية أو الاقتصادية مثل الحروب في منطقة الشرق الأوسط (حربي الخليج الأولى والثانية)،

الحوادث الإرهابية (حادث الأقصـــر ١٩٩٧– أحداث ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١) ، الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما أعقبها من تدهور أمني.

- إن الاستقرار الأمني يعتبر واحداً من أهم محددات الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة، الذي يخلق بدوره التنمية الاقتصادية.
- تؤدي زيادة الاستثمارات السياحية إلى خلق مزيد من فرص العمل المباشر والغير مباشر وتعمل على زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة.
- باستخدام اختبار (T.test) نجد أن المتغيران المستقلان العمالة في القطاع السياحي والاستثمارات الســـياحية لهما تأثير على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة "ت" (١٠.٩٣٧)، (٢.٥٩٣)، علي التوالي، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).
- والمتغيرات المستقلة (الإيرادات السياحية– عدد السائحين– عدد الليالي السياحية)، لها تأثير على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيم "ت" (٠.٧٦٢)، (٠.٤١٩)، (٠.١٩٤) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥).

٢– التوصيات:

- يجب تكثيف الجهود الترويجية والتســـويقية لقطاع الســـياحة وذلك من خلال اســـتمرار التواجد في التجمعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية الخاصة بالتعاون الاقتصادي.
- ضرورة التنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري والبعثات الدبلوماسية بالخارج لضمان الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة لكل منها وإعلام السوق الدولي لرأس المال بكل ما من شأنه تنشيط الاستثمار في مصر.
- فتح أسواق سياحية جديدة بالإضافة إلى الأسواق التقليدية للسياحة المصرية.
- يجب توحيد الجهات المعنية بشـــئون الاســـتثمار الســـياحي في جهاز موحد تتركز فيه الإجراءات والتراخيص المتعلقة بأنشطة الاستثمار السياحي المختلفة وذلك تيسيرا علي المستثمرين في القطاع السياحي.
- زيادة حوافز الاستثمار السياحي لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول بجدية وبدون خوف أو تردد في مجالاته المختلفة بشكل يخدم احتياجات واتجاهات الطلب السياحي العالمي.

- تبسيط إجراءات وأنظمة التأسيس لمشروعات الاستثمار السياحي للقضاء علي التعقيدات الإدارية التي تنفر المستثمرين من استثمار أموالهم في القطاع السياحي.
- وضع خطة طويلة الأمد لتدريب العمالة السياحية بمختلف تخصصاتها ومستوياتها، وتكليف الاتحاد المصري للغرف السياحية بالمشاركة في تنفيذها.
- يجب علي مسئولي القطاع السياحي المصري أن يقوموا بتطوير استراتيجيات السياسة السياحية المصرية لتدعيم وضعها التنافسي وزيادة العوائد المرجوة منها وأن تسعي جاهدة لمواجهة الصعوبات والمعوقات التي تعوق التنمية السياحية في مصر.

المراجع العلمية:

١- **منظمة السياحة العالمية:** الكتاب السنوي للإحصاءات السياحية، موجز الاحصاءات السياحية وملفات البيانات الأعوام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٧.

٢- **وزارة التخطيط والاصلاح الاقتصادي:** الكتاب السنوي للإحصاءات، أعداد متفرقة.

٣- **عادلة رجب:** نحو تعزيز تنافسية القطاع السياحي المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ١٤ أبريل٢٠١١. ص ٦

٤- **البنك الأهلي المصري:** النشرة الاقتصادية، ٢٠٠٠. ص ٢٨

٥- **عبد القادر عبد الرحمان ومحمد مدياني:** أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ٢٠١٧.

٦- **زينب توفيق السيد:** تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ٢٠١٤.

٧- **نهلة عبد الوهاب،** دراسة اثر السياسات الاقتصادية الحكومية على صناعة السياحة في مصر، رسالة دكتوراة، جامعة حلوان. كلية السياحة والفنادق، ٢٠١٤.

٨- **مريم محمد علي محمود:** الآثار الناتجة على المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة على قطاع السياحة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

٩- **أميرة محمد عبد السميع عمارة:** تحليل القدرة التنافسية لقطاع السياحة المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢.

١٠- **محمد مصطفى محمود:** دور البنوك في دعم وتنشيط السياحة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

١١- **معهد التخطيط القومي:** اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٢٤)، ديسمبر، ١٩٩٨.

١٢- **محمدي فوزى متولى ابو السعود:** تحليل الآثار الاقتصادية للإيرادات السياحية على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٣. ص٤٧

١٣- **سلوى محمد مرسى فهمى: التنمية السياحية : مفهومها ، محدداتها وأهميتها (مع الإشارة إلى الحالة المصرية)** ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٥) ، يناير ٢٠٠١. ص٤٥

١٤- **أمنية عدلي إبراهيم عدلي:** دور السياسات المالية للدولة في تنمية قطاع السياحة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٠. ص٦

١٦- **نرمين الشحات نصر أبو زيد:** دور منظومة سوق رأس المال في تحفيز التنمية السياحية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان ٢٠٠٥. ص١٣٥

١٧- **صلاح وهيب عبد الغنى وعزت ملوك قناوى:** مرجع سابق. ص٣٧٠

١٨- **مجلس الوزراء:** السياحة في مصر....هل اصبحت بالفعل قاطرة للتنمية الاقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السنة الأولى، العدد (١٢)، ديسمبر، ٢٠٠٧. ص٣

19- Adla Ragab: Assessment of trade in tourism & travel related services in Egypt in relation to gats. p33

٢٠- **جليلة حسنين:** دراسات في التنمية السياحية. ص٩٦

٢١- **المجالس القومية المتخصصة:** المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، شعبة السياحة، يناير، ٢٠٠٣. ص ٤٠

٢٢- **منظمة السياحة العالمية:** دليل السلطات المحلية في سبيل إنماء سياحة مستدامة، إصدار حول قضايا السياحة والبيئة، ٢٠٠٤.

٢٣- **مروة إبراهيم نصار:** الاستثمار الخاص الوطني، محدداته وأهميته النسبية ودعم دوره في هيكل الاستثمار الكلي – دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري (١٩٩٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

****